

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٩٤ لسنة ١٩٧٠

باعتقاد حساب ختامى مجلس محافظة الشرقية

للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
والتوانين المعدلة له ؛وعلى اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٦١ بربط ميزانية
مجلس محافظة الشرقية للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد المصروفات الفعلية لمجلس محافظة الشرقية للسنة المالية
١٩٦٢/١٩٦١ بمبلغ ٥٨٢١٤٤٦ جنيهاً (خمسة ملايين وثمانمائة واحد وعشرين ألفاً
وأربعمائة ستة وأربعين جنيهاً) طبقاً للجدول حرف (١) المرافق .مادة ٢ - اعتماد الإيرادات الفعلية لمجلس محافظة الشرقية للسنة المالية
١٩٦٢/١٩٦١ بمبلغ ٥٨٢١٤٤٦ جنيهاً (خمسة ملايين وثمانمائة واحد وعشرين ألفاً
وأربعمائة ستة وأربعين جنيهاً) طبقاً للجدول حرف (ب) المرافق .مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الآخرة ١٣٩٠ (٢٨ يونيو سنة ١٩٧٠)
جمال عبد الناصر

جدول حرف (١) المصروفات الفعلية

بيان	الاعتمادات الواردة بالميزانية	الإضافية وقل وتخفيض الاعتمادات	الاعتمادات المعدلة	المصرف الفعلي
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب أول ..	٣,٣١٨,٠٧٩	١٩٦,١٩٧	٣,٥١٤,٢٧٦	٢٤٣٥٥٣٩,٢٣٣
باب ثانى ..	١,٠٤٣,٥٦٧	٧٢,٩٦٤	١,١١٦,٥٣١	١٠٦٦٣٥٤,٣٧١
باب ثالث ..	١,٣٤٥,١١٤	٥٥,١٣٦	١,٤٠٠,٢٥٠	١٣٤٠٠٨٨,٥٩٢
باب رابع ..	٩٧١,٩٣٦	١٧,٠١١	٩٨٨,٩٤٧	٩٧٩٥٦٣,٤٣٤
الجملة ..	٥,٦٧٨,٦٩٦	٣٤١,٣٠٨	٦,٠٢٠,٠٠٤	٥٨٢١٤٤٥,٦٣١
				٥٨٢١٤٤٦

جملة المصروفات تقريباً ..

من توقف الصرف إليهم وإلى حين زوال الأسباب الداعية إلى هودتهم
من سيناء .مادة ٢ - يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار إليهم في المادة ٣
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد إحالتهم إلى المعاش وذلك بالنقد
الذى كان يصرف إليهم قبل الإحالة إلى المعاش اعتباراً من توقف الصرف
إليهم وإلى حين زوال الأسباب الداعية إلى تهجيرهم .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٣ المحرم سنة ١٣٩٤ (٢٦ يناير سنة ١٩٧٤)
أنور السادات

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤

تعديل المادة ٢٧ من قانون المؤسسات العامة

وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١

بإسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٢٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١
بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام النص الآتى :" مادة ٢٧ - مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة بالقانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٣ ، بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدئها
وعائلها المدنيين والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات
الاجتماعية واستثناء من حكم المادة ١ من الفصل الخامس من الجدول
رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة تعفى المبالغ
التي تصرفها المؤسسات العامة القابضة نظير مساهمتها في رؤوس أموال
الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وكذا القروض التي تقرضها وما تدفعه ثمناً
لشراء أوراق مالية من رسم الدفعة المفروض على صرفيات الحكومة
والهيئات العامة .وتعفى الشركات التي تنشأ المؤسسة العامة القابضة بمفردها من رسوم
الشهر والتسجيل .ولا تخضع المؤسسة العامة القابضة لأية ضرائب فيما يتعلق بما يؤول إليها
من توزيعات من أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة لها " .مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٣ المحرم سنة ١٣٩٤ (٢٦ يناير سنة ١٩٧٤)
أنور السادات